

## بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً عن بُعد يومي الاثنين عاشر والخميس 13 غشت 2020 في ظل حالة الاستثناء الصحي الذي تعرفه بلادنا والتي تميزت في الأيام الأخيرة بتفشي مقلق للوباء وارتفاع هائل في حالات الإصابات بالفيروس.

وقد وقف أعضاء المكتب الوطني على الوضعية الحالية للبلاد على عدة أصعدة، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وانعكاساتها المقلقة على منظومة التربية والتكوين، وبالخصوص على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وما يهدد طابع المرفق العام للمنظومة. حيث أكد مرة أخرى أعضاء المكتب الوطني على الضرورة الملحة لاستخلاص الدروس والعبر من الجائحة الحالية من أجل إعادة النظر في الأولويات الوطنية التي يتعين أن تتبوأها القطاعات العمومية كالصحة والتعليم والبحث العلمي في إطار مشروع مجتمعي عادل ديمقراطي حر ومنفتح، والتي تمر حتماً عبر إحداث القطاعات الضرورية حفاظاً على أمن واستقرار البلاد.

كما وقف المكتب الوطني على تمادي الحكومة في سياسة نقض العهود والتنكر للالتزامات المتخذة مع الفاعلين الاجتماعيين وعلى رأسهم النقابة الوطنية للتعليم العالي، المعبرة الصادقة عن الانتظارات المشروعة للأساتذة الباحثين. حيث لزال المرسوم المتعلق برفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية، والمحدث للوضعية الإدارية الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي لم يجد بعد طريقه للإخراج، ناهيك عن التلكؤ الجلي للمسؤولين في التعامل بالجديّة والسريّة التي يستوجبهما إصلاح النظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين والذي تعمل النقابة الوطنية للتعليم العالي جاهدة على إصلاحه، منذ أكثر من خمس سنين، في إطار لجنة مشتركة مع الوزارة.

وبالمناسبة، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يجدد التأكيد على أن ما راج مؤخراً في مواقع التواصل الاجتماعي في موضوع النظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين ما هو إلا تركيب مختصر سبق أن تقدم به الجانب الوزاري في اجتماع سابق للجنة المشتركة السالفة الذكر، على أرضية مقترح النقابة الوطنية للتعليم العالي لشهر فبراير 2015، لكن على جانب كبير من التقريب وعدم الضبط، الشيء الذي أبدى في شأنه أعضاء المكتب الوطني ملاحظات متعددة أصبحت بفعليها ورقة متجاوزة. كما تجدر الإشارة إلى أن الورقة المتداولة ليست آخر ما بحوزة المكتب الوطني من طرف الجانب الوزاري والذي سوف يشكل موقف المكتب الوطني منه، المؤطر بالمبادئ التي تم التذكير بها في النقطة الثانية من بلاغ المكتب الوطني ليوم 28 يوليوز المنصرم، موضوع الاجتماع المقبل للجنة المشتركة في مطلع شتنبر المقبل. علماً أن الصيغة النهائية للاتفاق المؤقت سوف تكون موضوع نقاش عام بين الأساتذة الباحثين بعد عرضها على أنظار اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي.

من جهة أخرى، تطرق المكتب الوطني إلى موضوع الدخول الجامعي المقبل واستفرد الوزارة بالتهنيء له، وملاءمته مع الظروف الاستثنائية الحالية التي تعيشها بلادنا. حيث أجمع الحاضرون على ضرورة إشراك الأساتذة الباحثين بصفة عامة وممثلهم في الشعب ومجالس المؤسسات ومجالس الجامعات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة على أرضية قراءة واقعية وصحيحة لتجربة الاستمرارية البيداغوجية والإدارية التي عرفتها نهاية السنة الجامعية، وعدم الاكتفاء بالتقارير المفرطة في الإيجابية والمبينة لمخاطر حقيقية على عدة أصعدة. كما استهجن هرولة بعض المسؤولين الجامعيين للتطيل والتزوير لعملية التعليم عن بعد والتي يريدون إرساءها بدلاً عن التعليم الحضوري، وإلغاء البعد والتفاعل الإنسانيين في التكوين، وذلك بغرض اختزال خريج التعليم العالي في آلة تنتج الطاعة والامتثال.

- على صعيد بعض القطاعات والمؤسسات فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يعلن ما يلي:
1. فيما يخص المؤسسات غير التابعة للجامعة: يؤكد على المطالب العاجلة والملحة للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي ومركز تكوين مفتشي التعليم، والمتمثلة في تسوية ملف الدكاترة العاملين بهذه المؤسسات، إنصافاً لهم وتقديراً لجهودهم، وفتح المجال لحركة انتقالية استثنائية لتدارك الخلل الذي شاب العملية بسبب تجاهل معيار الحالات الاستثنائية، مع التأكيد على رفض التدبير الأحادي للوزارة لملف أطر الإدارة التربوية بيداغوجياً وإدارياً مما تسبب بشكل ممنهج في حالات من التوتر داخل المراكز؛
  2. فيما يخص المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة: يندد بالوضعية المزرية التي تعاني منها، خصوصاً فيما يتعلق بالتسيير والتدبير، وبغياب الهياكل والبحث العلمي، والاختلالات البيداغوجية، مع تسجيل أن الفئة الوحيدة التي لا تستفيد من التعويض عن الأخطار هي فئة الأساتذة الباحثين على مستوى وزارة الصحة. كما يعلن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي تضامنه مع الأساتذة الدائمين بهذه المعاهد ومطالبته بتسوية وضعيتهم ومراعاة خصوصيتهم.
- وفي الختام، يدعو المكتب الوطني جموع الأساتذة الباحثين للحيطة والحذر مما يحاك ضد منظومة التعليم والتكوين من أجل إفراغها من المضمون العملي لطابع المرفق العام والخدمة العمومية، وللعمل على وحدة وتقوية النقابة الوطنية للتعليم العالي بصفتها ملك مشترك لجميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين والعاملة منذ عشرات السنين على تحقيق انتظاراتهم المشروعة، والمدافعة عن منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في ارتباط وثيق مع تطلعات الشعب المغربي من أجل التنمية الحقيقية والديمقراطية والحرية.

## المكتب الوطني

